مستقبل قطاع غزة في ضوء السيناريوهات المتوقعة

إعداد: يحيى سعيد قاعود، ياسر صالح الحطاب

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

ملخص

تحاول الورقة قراءة وتحليل مستقبل قطاع غزة في ضوء السيناريوهات المتوقعة، وتنطلق من واقع قطاع غزة الحالي، كجزء أساسي من أرض فلسطين، وفي ضوء الاعتداءات المستمرة على القطاع، فلا يوجد لدى الاحتلال ما يمنع من ضرب بنى المجتمع الفلسطيني في القطاع بحجة ضرب المقاومة الفلسطينية المسلحة، ليبقى دائم البحث عن حياة، دون ازدهار أو تحرر أو اتصال بجغرافيا الوطن. في مقابل الردع، تبقى جاهزية الخطط والإستراتيجيات الاحتلالية حاضرة للتنفيذ، وانعدامها فلسطينيًا لاسيما في ظل الانقسام السياسي والجغرافي القائم.

يتوزع التحليل في الورقة عبر ثلاثة أجزاء، الأول، يقدم خلفية عامة حول واقع قطاع غزة. أما الثاني، يعرض السيناريوهات المتوقعة في ضوء الخيارات والإستراتيجيات المطروحة. فيما يبحث الجزء الأخير، المسارات والبدائل الفلسطينية–ما العمل؟

واقع قطاع غزة

يخبرنا تاريخ قطاع غزة الحديث، منذ أن احتلت العصابات الصهيونية الجزء الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨، بأنها كانت أهم حاضنة للاجئين الفلسطينيين، ولحكومة عموم فلسطين، أي أنها جمعت الثقل السياسي والشعبي للقضية الفلسطينية. وعلى مر تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، كان القطاع شعلة العمل المقاوم يلتحم مع مناطق ومحافظات الوطن ضد الاحتلال.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، كان القطاع حاضر بقوة في عقلية القيادة الفلسطينية–فقد تقرر أن تكون غزة نواة الدولة الفلسطينية المستقبلية، بسبب التواصل الجغرافي والكثافة السكانية.

نتساءل اليوم: بعد الانسحاب الإسرائيلي آحادي الجانب ٢٠٠٥م، والانقسام السياسي عام ٢٠٠٧م، وما رافق تلك الأحداث من متغيرات على الصعيد الوطني، والنضالي، أين نقف الآن؟ وما هي صورة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة؟ والأهم انعكاسها على القضية الفلسطينية ومستقبلها؟

يثبت لنا الواقع المعاش، بأن هناك العديد من الإشارات والإحالات التي سببها الاحتلال بتعنته وعدم التزامه باتفاقيات السلام على المستوى الخارجي، والانقسام الفلسطيني بكل أزماته على المستوى الداخلي، ما قاله المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي «تكمن الأزمة تحديدًا في أن القديم يحتضر، والجديد لم يولد بعد. وفي ظل

هـذا الفـراغ تظهـر أعـراض مرضيـة غايـة فـي التنـوع».

شـهد العالـم أجمـع توقيـع اتفـاق أوسـلوا فـي البيـت الأبيـض عـام ١٩٩٣م، غيـر أنهـا لـم تتقـدم بعـد عـام ١٩٩٦م، فاندلعـت هبـه النفـق، وابتلـع الاسـتيطان جبـل أبـو غنيـم، حتـى انـدلاع انتفاضـة الأقصـى فـي العـام ٢٠٠٠م، وانطـلاق المقاومـة المسـلحة، والتـي حققـت نتائـج إيجابيـة إلا أنهـا خضعـت فـي النهايـة إلـى معادلـة «المقاومـة مقابـل القـوة العسـكرية الإسـرائيلية»، وهـو المربـع الـذي يفضلـه الاحتـلال لامتلاكـه قـوة عسـكرية وتكنولوجيـة هائلـة. وبالتالـي أخفقنـا فـي الدبلوماسـية والإسـتراتيجية فـي آن واحـد.

الآن نشـهد فصـلًا كارثيًـا جديـدًا لا يقـلّ خطـرًا علـى مصيرنـا الوطنـي عـن أيٍّ مـن فصـول النكبـة الفلسـطينية التـي سـبقتها، إن لـم يكـن كمـا تريـده الولايـات المتحـدة الأميركيـة وإسـرائيل فصـل الختـام فـي القضـاء علـى حـق شـعبنا الأصيـل فـي تقريـر المصيـر، والاسـتقلال والعـودة، تحـت مـا يسـمى «صفقـة القـرن».[١]

فـي ذات السـياق، نجحنـا فـي بنـاء هياكل مؤسسـات، وفشـلنا فـي الديمقراطيـة التوافقيـة للحركـة الوطنيـة، حتـى تلاشـى الفـرق بيـن السـلطة الوطنيـة ومنظمـة التحريـر الوطنيـة، وتداخلـت الصلاحيـات والمسـؤولية. واتضـح هـذا الفشـل بعـد نجـاح حركـة حمـاس فـي الانتخابـات الثانيـة عـام ٢٠٠٦م. فوقعنـا فـي «الانقسـام» الـذي كان نتيجـة لهـذه الاخفاقـات، ولأن الأزمـات تسـكن دون معالجـة فـي الحالـة الفلسـطينية، امتلكنـا برامـج سياسـية وأدوات نضاليـة مختلفـة ومتناقضـة، رغـم الاجمـاع علـى الأهـداف المرحليـة «إقامـة الدولـة الفلسـطينية علـى حـدود ١٩٦٧». فأصبحـت الأزمـات الفلسـطينية تتراكـم، فهـي تخضـع لقاعـدة «التسـكين» بـدلًا مـن «المعالجـة».

بإلقـاء نظـرة فاحصـة علـى واقـع قطـاع غـزة نجـد أن نسـبة السـكان بلغـت فـي منتصـف عـام ٢٠١٨م، حوالـي (١،٩٣٢) . [٢]ويعتبـر قطـاع غـزة مـن اكثـر المناطـق ازدحامـا وكثافـة فـي السـكان فـي العالـم، ممـا سـاهم بارتفـاع حـاد بمعـدل البطالـة، بحيـث بلـغ معـدل البطالـة ٥٢٪، ويتبيـن أن معـدلات البطالـة السـائدة كانـت الأعلـى بيـن الشـباب للفئـة العمريـة ١٥-٢٤ سـنة بواقـع ٧٢٪، هـذا بـدوره سـاهم بتفاقـم وضعـف الواقـع الاقتصـادي فـي قطـاع غـزة، ممـا حـوّل مـا يزيـد عـن نصـف السـكان فـي قطـاع غـزة الـى فقـراء، حيـث بلغـت نسـبة الفقـر فـي العـام ٢٠١٧ فـي قطـاع غـزة ٥٣٪، ويشـار إلـى أن نسـبة الأسـر التـي تسـتخدم مصـدر ميـاه شـرب آمـن بلغـت ١١٪ مـن الأسـر فـي قطـاع غـزة حسـب نتائـج التعـداد ٢٠١٧ بسـبب تـردي نوعيـة الميـاه المسـتخرجة مـن الحـوض السـاحلي .[٣]

لـم تبـق هـذه المعـادلات أرقامًـا واحصـاءات فحسـب، بـل تزايـد قهـر مجتمـع قطـاع غـزة، حتـى تمـرد علـى هـذا الواقـع. فقـد خـرج حـراك «بدنـا نعيـش» وسـط مشـاركة شـعبية-شـبابية واسـعة مسـاء ١٤ مـارس/ آذار٢٠١٩، مـن مخيـم جباليـا

١ مذكرة توصية لقاء نظمه مركز مسارات بحضور عشرات الشخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة. أيار ٢٠١٩. https://bit.ly/2VtSeEd

٢ مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله-فلسطين، أيار/ مايو ٢٠١٩.

٣ راجع:

- مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله-فلسطين، أيار/ مايو ٢٠١٩م.
- أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الحادية والسبعون لنكبة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٩م. https://bit.ly/2ImE3Y0 .

للاجئين شمال قطاع غزة، وما لبث أن انتشر الحراك في كافة مناطق ومخيمات قطاع غزة، مطالبا بتخفيض الأسعار والحياة الكريمة. وقد قمعت أجهزة الأمن بغزة هذا الحراك، بالضرب والاعتقال العنيف.

رغم محاولات حماس تسيس الحراك، إلا أن القوى الوطنية والفلسطينية وأطر ومنظمات المجتمع المدني، وقفت عند مطالب الشعب في رفض الغلاء، وطالبت بتحسين الأوضاع الاقتصادية، واستنكرت ما قامت به الأجهزة الأمنية والشرطية ضد الحراك. وقد تضمن بيان القوى الوطنية، عدا الجهاد الاسلامي وحركة حماس في قطاع غزة يوم ١٦ مارس/أذار ٢٠١٩ «انطلاقًا من مسئولياتنا الوطنية، فإننا نرى بالأزمة الكارثية التي يشهدها القطاع أزمة مركبة في جوهرها سياسي سببها الاحتلال والحصار والانقسام عظّمتها الإجراءات العقابية وقرارات المسئولين في غزة بفرض المزيد من الضرائب وابتكار أشكال جديدة للجباية، ساهمت في غلاء الأسعار وتدهور الأحوال المعيشة والحياتية لأهلنا في القطاع. ونحن نؤكد على رفضنا المطلق لكل أشكال القمع والتعدي على الحريات والحقوق» .[٤]

التحديات

يتضح مما سبق، أننا أمام تحديات على المستويين الداخلي والخارجي، وهي:

أولًا: تحديات داخلية: تمثل بالوضع الفلسطيني الحالي، والذي يزداد تردّيًا، ليس فقط بفعل تلك الأوضاع المحيطة والاستفادة الإسرائيلية منها إلى أقصى حد، وإنما نتيجة الانقسامات الداخلية والصراعات التي نشهدها، بحيث وصلت إلى حد ينبه بالفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبانهيار كل محاولات رأب الصدع الوطني، ومساعي استعادة الوحدة الوطنية منذ بدء الانقسام الكارثي قبل ١٢ عامًا.

ثانيًا: تحديات خارجية: منذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سدة الحكم مطلع العام ٢٠١٧م، وهو يتخذ إجراءات وقرارات خطيرة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، بدءًا بالقدس، ومن ثم اللاجئين، والمساعدات المالية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وتأتي تلك القرارات في ضوء «الخطة الأميركية للسلام»، والتي سميت إعلاميًا «صفقة القرن»، حيث أجلت أكثر من مرة. ومع ذلك ما زالت الإدارة الأميركية بكل مكوناتها وشخصياتها تسعى لتنفيذ الرؤية الإسرائيلية، وأخر تلك الإجراءات اعتزامها عقد «ورشة البحرين» .

إن الموقف الفلسطيني جامع وواضح حيث يقف عند كلمة (لا) رافض لكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية تقاطع الإدارة الأميركية بعد قرارها بشأن القدس، كذلك كافة القطاعات الفلسطينية من قوى وفصائل وأطر ومنظمات المجتمع المدني رافضة لما تسعى إليه الإدارة الأميركية.

رغم هذا الرفض، إلا أن التاريخ يخبرنا بمعادلة في غاية الأهمية وهي «التنازلات الفلسطينية وعنصر الزمن في الإستراتيجية الإسرائيلية « . فعندما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية باتفاق أوسلوا، وتنازلت عن باقي فلسطين التاريخية، لم تتحصل عليها. في المقابل، لم تكتفي إسرائيل بذلك، بعد تفريغ عملية السلام من مضمونها، فبعد

٤ بيان للرأي العام: القوى الوطنية في غزة تعلن دعمها وتأييدها للمطالب العادلة للحراك الشعبي وتؤكد على الاحترام المطلق للحقوق والحريات، حزب الشعب الفلسطيني، ١٦ مارس/ آذار ٢٠١٦.

فرض وقائع جديدة على الأرض، تطالب بتنازلات جديدة، تمهد لتصفية القضية الفلسطينية. فحتى ما حصلناه في أوسلو لم نستطع المحافظة عليه، فاستشرى الاستيطان في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيرضخ للمعايير الإسرائيلية في كافة القضايا، حتى السفر ومساحة الصيد يخضع للموافقة الإسرائيلية.

أمام دينامية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، ووضع قطاع غزة نصبح أمام واقع سيئ واحتمالات خطرة ومتعددة يصعب إغفالها. ويضعنا أمام أربعة سيناريوهات متوقعة لمسار القضية الفلسطينية المستقبلي.

السيناريوهات المتوقعة

في ظل قراءة الواقع الآني لقطاع غزة في سياقة الوطني في الجزء الأول، يمكن الوقوف عند أربعة سيناريوهات رئيسية محتملة لمستقبل قطاع غزة خلال الفترة المقبلة هي:

السيناريو الأول: غزة الآن - الوضع الراهن

لا شك أن أي تقييم المخاطر التي تحدق بالقضية الفلسطينية لابد أن ينطلق من قراءة واقع قطاع غزة الحالي والمعطيات الراهنة، فالقطاع يخضع لحكم «حماس». وهي التي تقود المفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال بوساطة مصرية، وتسعى لكسر الحصار المفروض. وتأمين حياة أفضل في القطاع، لكنها لم تحقق ما سعت أو ما صرحت به طيلة سنوات حكمها، حتى موظفيها الذين عينتهم بعد عام ٢٠٠٧م، يتقاضون رواتب بنسبة ٤٠٪. في ظل ما وصل إليه قطاع غزة، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا. يسعى الاحتلال إلى إخراج قطاع غزة من السياق الفلسطيني، ومعالجة أزماتها بشكل منفصل. في المقابل الانفراد بالضفة الغربية.

مدى التحقق

يشير سلوك الاحتلال تجاه قطاع غزة في ظل التفاهمات التي تأتي بعد اعتداءات عسكرية على القطاع، أنها لن تسفر عن نتائج تتناسب مع حجم التضحيات أو حتى تحقيق أهداف مرحلية. مما يرجح احتمالية استمرار هذه المعادلة، تصعيد عسكري في القطاع «استمرارية الاعتداءات»، ومن ثم العودة للتفاهمات. ومن المحتمل طرح هدنة طويلة، مع استمرارية تدفق منح قطرية لمنع وقوع كارثه إنسانية أو اقتصادية في القطاع.

النتائج المترتبة

إبقاء الوضع الراهن، هدف مرحلي إسرائيلي، حيث يسعى الاحتلال إلى تعزيز الانقسام الفلسطيني وتحويله إلى انفصال. ويترتب عليه نتائج مستقبلية، في ظل استمرار سياسة الضم في الضفة، وفي ظل الإجراءات والسياسات الأميركية المستمرة. فالإستراتيجية الإسرائيلية متغيرة تبني على الوقائع الحالية، وتنطلق منها لما تريد أن تحققه مستقبلًا. وهنا نكون أمام السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: التسوية المناطقية

على مدار تاريخ الصراع سعى الاحتلال لتثبيت انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة الجغرافي، سياسيًا. غير أن منظمة التحرير الفلسطينية وحدت الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن كافة الخلافات الداخلية توجه نحو التناقض

الرئيس-الاحتلال. غير أن ما سعى إليه الاحتلال تحقق في العام ٢٠٠٧م، ليوجد من خلال الوقائع الجديدة القائمة، حلولًا سياسية-مستقبلية للقضية الفلسطينية، وفق الرؤية الإسرائيلية.

مدى التحقق

تسعى إسرائيل لإيجاد طرف فلسطيني ثانٍ للمفاوضات، رغم انعدام التعاطي مع حركة حماس من قبل المحيط العربي، والدولي، كطرف وقوة سياسية، إلا أن وجودها كطرف فلسطيني ثانٍ هي غاية إسرائيلية، لأي مفاوضات قادمة. وهذا ما تؤكده التسريبات الأميركية عن «خطة السلام الأميركية» التي تتطلب توقيع حركة حماس بجانب السلطة الوطنية.

النتائج المترتبة

في ضوء ذلك، من المرجح استمرارية إدارة الصراع، ومحاولة جر الأطراف الفلسطينية «السلطة الوطنية، وحركة حماس» للمفاوضة من أجل تحسين الوضع القائم، إن كان في الضفة الغربية من خلال معالجة الأزمة المالية، أو في قطاع غزة لمعالجة الأزمة والكارثة الإنسانية.

يبدو هذا السيناريو أكثر قابلية للتطبيق، حيث ان الإستراتيجية الإسرائيلية تسعى لفرضة وبمساعدة الإدارة الأميركية-دونالد ترامب. حيث يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «أن الحل الأفضل للصراع يلزم منح الفلسطينيين الحق في حكم أنفسهم، وأن يكون أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي». مع إضافة تغيرات نوعية على هذه المعادلة تتمثل بإدخال مكونات جديدة في هذه المرحلة، منها: نسج علاقات سياسية واقتصادية مع الدول العربية المجاورة والخليجية، والانتقال من الداخل للخارج، ومحاولة تصوير الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني عالميًا على أنه نزاعًا اقتصاديًا وإنسانيًا. والاستمرار في حسم وإنهاء القضايا الجوهرية والتي تمثل جزء أساسي من الثوابت الفلسطينية، كالقدس واللاجئين. حتى تصل إلى محافظات متقطعة الأوصال في الضفة «المعازل»، وقطاع ينتظر المعونة الإنسانية.

أمام هذا الواقع، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وحركتا «فتح» و«حماس» سيجدون أنفسهم في مواجهة منفردة في كل من غزة والضفة، تتحرك كل منطقة وفق رؤيتها للمواجهة وقدرتها وإمكانيتها في المواجهة «جبهات متعددة وأدوات مختلفة» مع الاحتلال والولايات المتحدة الداعمة له. وهنا يجب التنبيه إلى أنه دون ربط كل مناطق وأماكن تواجد الشعب الفلسطيني ضمن برنامج وطني شامل، سوف تضعف قدرة الفلسطينيين على المواجهة.

السيناريو الثالث: فرض الحلول التصفوية

لن نستطيع في هذا السيناريو رصد إستراتيجية الاحتلال لإنهاء المطالب الفلسطينية، فمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية، رسمت العديد من السيناريوهات المستقبلية، ووضعت الكثير من الحلول «الإمارات السبع، غزة الكبرى ... إلخ». وعليه، يمكننا القول بأن كافة الإستراتيجيات والخطط المرسومة لإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، اختلفت بالطرح واتفقت على الهدف العام.

في ذات السياق، يتساءل أحد مراكز الفكر الإسرائيلية، عما إذا كان من الضروري موافقة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة على «الخطة الأميركية للسلام»، أم أن واقع المنطقة العربية فرضت ديناميكية بعد موجة الربيع العربي، لاسيما قضية اللاجئين، حيث تسبب الربيع العربي بتغيرات ديموغرافية كبيرة للاجئين، فمخيم اليرموك لم يعد له وجود، وبالتالي منظمة التحرير مبرر وجودها هي القضية الفلسطينية، وإذا ما تم حسم ثوابت الشعب الفلسطيني فلا مبرر لوجودها.[5]

مدى التحقق

إن فائض التنازلات الفلسطينية والعربية، مقابل فائض الانتصارات الإسرائيلية يجعل من سيناريو التصفية مطروحًا. فالتطبيع العربي مع الاحتلال والاستجابة للسياسة الأميركية. هذا بالإضافة إلى ثبات السياسة الفلسطينية والاكتفاء بالرفض، دون تحرك وفق خطة واتجاهات متعددة، والتعاطي مع المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وإعطاء تفاهمات «هدنة مناطقية» دون تحقيق أي أهداف على أرض الواقع. يزيد من احتمالية تحقق السيناريو.

هذا بالإضافة إلى المقرر الخارجي في عملية التسوية (العالم وإسرائيل)، فله دور في رسم مستقبل فلسطين، فقرار التسوية له علاقة بقبول أوروبا والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاحتلال. حتى الدول العربية التي تختلف مع بعضها البعض، فهي تتفق فيما يتعلق بقطاع غزة، لا سيما «قطر ومصر» إن كان متعلقًا بالهدنة ومحاولة تثبيتها، أو وتخفيف الأزمات الاقتصادية في القطاع برعاية قطرية.

النتائج المترتبة

إذا لم نواجه التحديات الراهنة، وفي ظل استمرار الإجراءات والسياسات الاحتلالية، وباستمرار الدعم الأميركي لها. فهناك إمكانية لفرض الحلول الاحتلالية المطروحة وهي: إقامة كيانية فلسطينية في قطاع غزة. لحكم السكان لا الأرض.

هذا السيناريو الأسوأ، في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فمراكمة الانجازات الإسرائيلية في ظل تزايد الخسائر الفلسطينية على المستوى الداخلي والخارجي، رغم بقاء القضية الفلسطينية حية، والنضال الوطني مستمرًا، إلا أن ثبات السياسة الفلسطينية الرسمية على نفس النهج والوتيرة، مع استمرار الانقسام السياسي، يبقى السيناريو قائم وإن أخذ منحنى آخر، فالرؤية الإسرائيلية الآنية تعمل على إدارة الصراع، لا رسم الحل النهائي له.

السيناريو الرابع: إنهاء الانقسام وتوحيد الجبهة الفلسطينية

في أول اجتماع للحكومة الفلسطينية (١٨)، بحضور الرئيس محمود عباس، الذي أوضح أن القضية الفلسطينية أمام مهمات صعبة أولها «صفقة القرن»، وجدد على وجوب استعادة الوحدة الوطنية بين قطاع غزة والضفة الغربية . في ذات السياق، عقد لقاء تشاوري بين الفصائل الفلسطينية بغزة بدعوة من حركة حماس تحت شعار «متوحدون ضد صفقة القرن» في نيسان/ إبريل ٢٠١٩، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في كلمته رفض حركته الخطة الأميركية للسلام، مهما كانت التهديدات والإغراءات. وإضاف «نحن بحاجة

5 The Fate of Palestinian Refugees in Syria and Lebanon, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol .19 ,No .8 ,6 June ,2019. https://bit.ly/31jlfQZ

إلى رؤية وإستراتيجية موحدة في هذه المرحلة»، وشدد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني وتوفير عناصر الصمود للشعب الفلسطيني.[٦]

مدى التحقق

على مدار سنوات الانقسام خرجت الكثير من المبادرات لإنهائه، من الداخل والخارج، دول وأحزاب وأطر ومنظمات مجتمع مدني. كذلك لا تنفك حركتا فتح وحماس من الحديث حول أهمية استعادة الوحدة الوطنية، غير أن الوقائع التي تجرى في كل من غزة والضفة الغربية لا تنبئ باتفاق قريب، رغم ذلك يبقى السيناريو قابل للتحقق.

النتائج المترتبة

إن التصريحات حركتي فتح وحماس حول استعادة الوحدة الوطنية، أهميتها، ضروريتها في هذه المرحلة، لم يتبعها أي خطوات عملية على الأرض تجاه تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، ومن ثم رسم إستراتيجية مواجهة وبدائل سياساتية قادرة على مجابهة السياسات الإسرائيلية والأميركية، عربيًا ودوليًا وأمميًا. وبالتالي، سوف تضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة الصفقة، إلا أن السيناريو يبقى محتمل، ومطلب وأمل كل فلسطيني، وفق مقتضيات الضرورة الفلسطينية.

المفاضلة بين السيناريوهات

لا يتوقع استمرار الوضع الراهن في ظل إستراتيجية احتلالية متغيرة تُبنى على وقائع حققتها، وتنطلق منه إلى المستقبل. أي تمدد المشروع الصهيوني على حساب المشروع الفلسطيني.

يبقى أمامنا السيناريو الثاني والثالث، واللذان يعتمدان على قدرتنا من تحقيق السيناريو الرابع «الوحدة الوطنية» فهو الذي يحدد مسارنا السياسي المستقبلي أمام هذه التهديدات والتحديات، أو الحد الأدنى الجامع للرؤية الفلسطينية حتى إتمام «الوحدة الوطنية» لمجابهة احتمالية تحقق السيناريوهين الثاني والثالث.

المسارات والبدائل الفلسطينية - ما العمل؟

إذا اجرينا مراجعة سريعة للموقف الفلسطيني من السلام، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى والفصائل الفلسطينية قدمت العديد من التنازلات، التي بدأت بأوسلو، ولكننا لم نرى أي نتيجة ملموسه تعادل تلك التنازلات. والمطلوب الآن من الفلسطينيين قيادة وشعبًا تقديم تنازلات جديدة وفق ما تطرحه الإستراتيجية الإسرائيلية الساعية لتمدد المشروع الصهيوني وإنهاء المشروع الفلسطيني.

هذا بالإضافة إلى إن آليات المقاومة الفلسطينية للإجراءات والسياسات الاحتلالية والأميركية المعنونة بـ «الخطة الأميركية للسلام»، مهما بلغت وكيفما كانت ستكون ضعيفة في حال وجود عدة برامج وسياسات فلسطينية للمواجهة، والأدهى من ذلك، إن بقيت بعض اصوات المتعصبين تتهم «حماس» تارة، والرئيس وحركة «فتح» تارة أخرى بمجاراة «الخطة الأميركية». فالسياسات الخاطئة بالتأكيد لن تستطيع الوقوف في وجه الإجراءات

٦ لقاء تشاوري تحت شعار «متوحدون ضد صفقة القرن»، الجزيرة مباشر، ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠١٩ https://bit.ly/2ImE3Y0 .

والسياسات الاحتلالية والأميركية، وتلقى ضرباتها المتتالية.

إن نتائج السيناريوهات وإمكانية تحققها تساعد في تحديد السياسات العامة الحالية والمستقبلية، خاصة وأنها تقوم على تحليل البيانات الكمية والنوعية، للمساهمة في بناء القرار السياسي وصناعته. ويتضح من السيناريوهات السابقة، أنها مرتبطة ومتقاطعة في عدة عوامل ومسببات. لاسيما الإجراءات والسياسيات الإسرائيلية والأميركية، التي تقتطع من فلسطين جزءً أو تشرعن حقًا فلسطينيًا للاحتلال. إن كانت السيناريوهات الحالية أو المستقبلية. وعليه، تقدم الورقة توصياتها في ثلاثة مسارات رئيسية، وهي:

أولًا، داخليًا

- الانقسام السياسي، المعضلة الفلسطينية الأكبر أمام أي مواجهة داخليًا وخارجيًا.
- اختلاف البرامج والسياسات الفلسطينية، كيف لنا أن نقاوم هذه السياسات ببرامج وسياسات فلسطينية مختلفة على الصعيدين الداخلي والدولي.
- إعادة ترتيب وتنظيم البيت الفلسطيني «م.ت.ف»، الوحدة السياسية داخل الأرض المحتلة، خاصة قطاع غزة والضفة الغربية. بما يترتب عليها من إعادة تنظيم وتجديد الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالتالي، دون خطة إستراتيجية فلسطينية واضحة المعالم والمسارات، وليست فحسب مواقف وقرارات. سوف تستمر الإجراءات والسياسات الاحتلالية والأميريكية الساعية إلى تصفية المطالب الفلسطينية، (نظرية المباريات في العلاقات الدولية). إن الرفض السياسي وحده لا يكفي، وامتلاك غزة للمقاومة المسلحة وحدها لا تكفي، فقد نكون أمام خيارات المقاومة الشعبية-المدنية الشاملة في كل المناطق.

ثانيًا، عربيًا

- التحرك العربي، لسنا بحاجة لموقف دعم وتأييد فقط من الحاضنة العربية-جامعة الدول العربية والدول العربية، وإنما بحاجة لتحرك عربي، وبالحد الأدنى عدم استضافة وحوار الإدارة الأميركية ورجالاتها الداعية لتصفية القضية الفلسطينية، وفي ظل الإجراءات والسياسيات المفروضة على الفلسطينيين الآن، كقطع المساعدات عن اللاجئين والسلطة، ودعم الاستيطان، واحتجاز المقاصة، فمقاطعة السلطة الوطنية للإدارة الأميركية، واستقبالها عربيًا يضعف الموقف الفلسطيني.
- الاستجابة العربية، إن عقد مؤتمرات وورش عمل، وحتى اللقاءات بين الإدارة الأميركية والدول العربية، كما هو مقرر في المنامة ٢٥ أيار ٢٠١٩م، يعدم أي حاضنة عربية للقضية الفلسطينية، ويجعلها أكثر استجابة. رغم قرار الولايات المتحدة بشأن القدس، والجولان المحتل.

ثالثًا، دوليًا

- الدول الأوروبية، يتضح من التصريحات الأوروبية أنها متحفظة وغير متشجعة للخطة الأميركية للسلام. هذا بالإضافة لموقفها تجاه التسوية القائم على حل الدولتين. إلا أن العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية، سياسيًا،

واقتصاديًا، وعسكريًا، يوضح معادلة في غاية الأهمية، وهي: «الغرب اسميًا مع فلسطين وفعليًا مع الاحتلال».

- الدول الآسيوية الكبرى، من الضروري الاستفادة من تنازع إرادات الدول الكبرى في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية، والتوجه نحو الدول الآسيوية الكبرى، ومجموعة بريكس، لا سيما في ظل السعي الحثيث للاحتلال بنسج علاقات اقتصادية قوية مع تلك الدول، وهذا يتطلب من الفلسطينيين العمل بشكل قوي كي يضمن استمرار دعم تلك الدول، في الفترة المقبلة.
- الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، يجب الاستفادة من العضويات التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية في المؤسسات الدولية، وتطوعها في مجابهة التحديات، وهذا يستلزم أولًا، خطة سياسية وقانونية متعددة الاتجاهات، ثانيًا، تنشيط الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والمؤسساتية.
- الولايات المتحدة الأميركية، إن مقاطعة الإدارة الأميركية ليس أمرًا سيئًا، لكنه غير كاف. فالمقاطعة فقط تعني تلقي الضربات المتتالية من الإدارة الأميركية، دون ردة فعل مبنية على إستراتيجية فلسطينية. لذلك، من الضروري وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع المؤسسات، والأحزاب، والشعب الأميركي.